

أثر التدخّل العسكري في ليبيا على الأمن الوطني الجزائري بعد 2011

The impact of foreign intervention in Libya on the Algerian national security after 2011

وليد يونسى، طالب باحث في الدكتوراه،

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر.

الأستاذ المشرف: د. علي ربيع،

تاريخ الإيداع: 2017/11/05 – تاريخ المراجعة: 2017/11/22.

ملخص:

نتناول في هذا المقال جوانب من أثر التدخل الأجنبي في ليبيا سنة 2011 على الوضع داخل ليبيا ثم على الأمن الوطني للجزائر ورؤيتها الإستراتيجية تجاه ما يحدث إقليميا. وقد انتقلت الأزمة الليبية من شأن داخلي إلى شأن دولي نتيجة صراع المصالح الغربية داخلها والرهانات المتنوعة المتصلة بالسياسة والثروات، ومثل تدخل حلف الشمال الأطلسي في مارس من العام 2011 عاملا آخر لتأزم الوضع الأمني وانعكاس مخرجاته على بلادنا بحكم الجوار وبحكم انكشاف الحدود، بحيث باتت الجزائر مهددة بانتقال مختلف التهديدات الجديدة إليها، مثل تجارة الأسلحة والخطر الإرهابي وغيرهما، وهو ما جعل الجزائر توازن في رؤيتها الإستراتيجية بين ضرورات حفظ الأمن الوطني وفي المقابل العمل على دعم الأمن الإقليمي كما سنرى.

الكلمات المفتاحية:

الأزمة الليبية، أمن وطني، تدخّل أجنبي عسكري، معضلة أمنية، أمن إقليمي، إستراتيجية.

Abstract:

In this Article we examine aspects of the impact of foreign intervention in Libya in 2011 on the situation in Libya and then on the national security of Algeria and its strategic vision towards what are happening regionally. The Libyan crisis has shifted from an internal affair to an international affair as a result of the conflict of Western interests within it and the various political and wealth-related bets. The intervention of the North Atlantic Treaty Organization in March 2011 is another factor in the security situation and its repercussions for our country. Algeria is threatened by the transfer of various new threats to it, such as the arms trade, the terrorist threat and others. This has made Algeria balance its strategic vision between the necessities of maintaining national security and, in turn, supporting regional security as we shall see.

Keywords:

Libyan crisis, national security, foreign military intervention, security dilemma, regional security, strategy.

مقدمة:

جاءت الأزمة الليبية في مرحلة جد حساسة من تاريخ المنطقة العربية السياسي و الإستراتيجي، بحيث تزامنت مع فترة الحراك في عدد من الدول العربية و احتلّت أوراقها الداخليّة بتنافس المصالح الغربية - الّذي بلغ درجة الصّراع- على ثروات ليبيا و رهانات الوضع في منطقة شمال إفريقيا عامة بعد سقوط نظام "القذافي". إنّ الأزمة الليبية جاءت في ظلّ عوامل داخلية تمثّلت أساسا في فساد نظام الحكم وعوامل أخرى اجتماعية وثقافية و استغلال المجتمع فرصة موجة الحراك أو التحريك الشعبي والشّعْب في دول الجوار (تونس و مصر)، و خارجيّة يمكن حصرها في التّدخّلات الأجنبية و المواقف المتضاربة، و قصف حلف الشمال الأطلسي للأراضي الليبية الّذي لم يحقّق الهدف المعلّن عنه -ظاهريّا- بل زاد الوضع تعقيدا و أعقبه شدّة الصّراع القبلي ومقتل آلاف المدنيين الأبرياء. لذلك تعارض الجزائر بصورة جادة التّدخّلات الخارجيّة في المنطقة عامة لقناعتها بأنّها لا تحقّق الأفضل، فضلا عن أنّها اختراق واضح لسيّادات الدّول وهدفها الأساسيّ استغلال الاضطراب و الفراغ الأمني لتمرير مخطّطات وتحقيق مصالح معيّنة. و الملاحظ أنّ تأثر الجزائر بما يحدث في جوارها الليبي متّصل

أساسا بانكشاف الحدود أمام التهديدات الأمنية بعد التدخل الأجنبي في ليبيا و المتمثلة في انتشار الإرهاب و الجريمة المنظمة العابرين للحدود. فقد عرفت الجزائر بعد 2011 عددا من الهجمات الإرهابية و الانتحارية و تميرا للأسلحة عبر حدودها مع ليبيا وتونس، لكن القدرة الدفاعية والخبرة الجزائرية تجاه كل تهديد محتمل تجعلها في موضع قوة و لو نسبيا، انطلاقا من الأفكار السابقة، نطرح التساؤل المركزي التالي:

- كيف أثرت البيئة الأمنية في ليبيا بعد سقوط نظام "القذافي" والتدخل العسكري الأجنبي بها على الأمن الوطني و الرؤية الإستراتيجية للجزائر بعد 2011 ؟
أما الفرضيات الأساسية للدراسة فهي كالآتي:
- خارطة التهديدات الأمنية في شمال إفريقيا على إثر التدخل الأجنبي في ليبيا تشير إلى تنامي هذه التهديدات منذ 2011، فهذا التدخل لم يكن إلا خادما للمصالح الغربية و زاد الوضع تأزما.
- ارتبط تهديد الجوار الليبي للأمن الوطني الجزائري بعنصرين: الانكشاف الحدودي عبر انتشار الإرهاب و الأسلحة، و هاجس تصدير الأزمة.
- على إثر ما يجري في ليبيا، تجد الجزائر نفسها في مأزق التدخل بين أمنها الوطني و الأمن الإقليمي، و هي المنادية بأهمية تكريس الجهود الإقليمية للتصدي للتدخلات الأجنبية و لكل التهديدات المنتشرة.
و تهدف من وراء البحث إلى بلوغ جملة أهداف علمية أبرزها:
- دراسة تداعيات التدخل الأجنبي العسكري في ليبيا على الأمن الوطني للجزائر.
- وضع تصور منطقي للرؤية الإستراتيجية للجزائر تجاه الوضع في ليبيا نتيجة التدخل الأجنبي.
- يمكن التأكيد من خلال هذه الدراسة على دور الجيش في مجابهة أشكال التهديد الجوي الزاحف.
- من خلال الدراسة يمكن إثبات أنها توجد علاقة حتمية بين مفهومي الأمن الوطني والأمني الإقليمي من خلال النموذج الجزائري.

خطة الدراسة:

- المحور الأول: تعريف مفاهيم الدراسة (الأمن الوطني، الأمن الإقليمي، المعضلة الأمنية).
- المحور الثاني: الوضع الأمني في ليبيا بعد التدخل العسكري الأجنبي "بين العوامل الداخلية و صدام المصالح الخارجية".
- المحور الثالث: خارطة التهديدات الأمنية في منطقة شمال إفريقيا على إثر التدخل العسكري الأجنبي في ليبيا.
- المحور الرابع: واقع الأمن الوطني الجزائري بعد التدخل العسكري الأجنبي في ليبيا وإستراتيجية المواجهة (الانكشاف الحدودي و هاجس تصدير الأزمة).

المحور الأول

تحديد مفاهيم الدراسة (المعضلة الأمنية، الأمن الوطني، الأمن الإقليمي)

أ. المعضلة الأمنية:

الشائع هو مفهوم المآزق الأمني الذي كثيرا ما برز في الاتجاه الواقعي سواء التقليدي أو الجديد، بحيث ترجع مكوناته إلى "توماس هوبز" Thomas Hobbes "فكان قلب الاهتمام لدى المدرسة الواقعية خاصة في شقها الجديد أو الواقعية البنوية لكينيث والتز وبشكل عام الأمن له أهمية كبيرة في الطرح الواقعي كباقي الفرضيات التي تبنى عليها النظرية الواقعية كالقوة والمصلحة.

وكمفهوم، ظهرت المعضلة الامنية في العلاقات الدولية كأول استخدام على يد " جون هورترز " John Hertz " ¹ في كتابه "المثالية السياسية و الواقعية السياسة" سنة 1951، في نفس الوقت الذي أصدر فيه "باترفيلد" Butterfield كتابه حول "التاريخ و العلاقات البشرية". و عمل كليهما هو الأكثر تأصيلا لمفهوم المعضلة الامنية، وهو ما أدى إلى تطور هذا المفهوم و تناوله في أدبيات الدراسات الأمنية لمختلف منظورات العلاقات الدولية و أصبح بعد ذلك يتعدى الطرح الواقعي لمختلف توجهاته. لكن الحالة التي فسرتها المعضلة الأمنية معترف بها منذ زمن طويل، منذ زمن "ثوسيديد" Thucydides " في كتابه عن الحروب "البوليونيزية" Peloponnesian wars" بحيث قال في أحد أسطر الكتاب : " إن النمو القوي للقوة الأثينية أثار الرعب لدى "lacedaemonians" و وضعها في إطار ضرورة محاربة" ²، لذلك اعتبر بأن المعضلة الأمنية كانت وراء كل الصراعات بين الدول، كما ادعى "ألان كولينس" Alan " إطار ضرورة محاربة" ²، لذلك اعتبر بأن المعضلة الأمنية كانت وراء كل الصراعات بين الدول، كما ادعى "ألان كولينس" Alan " Collins بأن معضلة الأمن كانت في القرن التاسع عشر في شكل المنافسة الاستعمارية بين الدول الأوروبية التي تتنافس على السلطة والنفوذ. و ظهرت معضلة الأمن في القرن العشرين كحلقة كانت أكثر تطورا حيث وضعت إطارا لفهم ديناميكيات العمل في الحرب الباردة بين المعسكرين.

وعليه فإن المعضلة الأمنية تعني عموما وجود تهديد تجاه قيم مكتسبة و اقتراانه بالمخاوف و مشاعر الريبة و الشك ضد الآخر، والشعور بالأمن من طرف دولة "أ" يولد مزيدا من الشعور بالأمن من طرف دولة "ب" ، حتى و إن كانت نوايا الطرف الآخر حسنة فانه سيبقى هناك تخوف دائم يؤدي إلى المأساة، لذلك يصف "باترفيلد" Butterfield " هذا الوضع بالمأساة التي من الصعب التغلب عليها و التخلص منها" ³.

ب- الأمن الوطني:

الأمن الوطني يتعلق بقدرة الدولة على حماية أراضيها وشعبها ومصالحها وعقائدها وثقافتها واقتصادها من أي عدوان خارجي، بالإضافة إلى قدرتها على التصدي لكل المشاكل الداخلية والعمل على حلها، و اتباع سياسة متوازنة تمنع الاستقطاب وتزيد من وحدة الكلمة والانتماء للوطن والقيادة، وعليه فإن الكثير من التعاريف التي وضعت لمفهوم الأمن الوطني أغلبها جاء مقترنا بالدفاع على المصالح الإستراتيجية للدولة. و منها ما تعلق بتوفير الاستقرار الداخلي ، فولتار ليمان Walter lippman مثلا يعرفه بأنه "يهدف أساسا إلى إبعاد الخطر و الاستعداد للتضحية بالقيم الأساسية إذا ما أرادت الدولة أن تتجنب الحرب، و إذا ما فرضت عليها فلا بد أن تكون قادرة على الانتصار في الحرب" ⁴، وهذا يعني أن على الدولة أن تتخذ جميع الاحتياطات اللازمة لحماية أمنها ، و ذلك يكون عن طريق السياسات الداخلية و الخارجية كالعلاقات الدبلوماسية الناجحة، أما حسب "وولفرز" Wolfers فإن الأمن الوطني يعني غياب التهديدات ضد القيم المركزية، وغياب الخوف من أن تكون تلك القيم محل هجوم. وهناك بصفة عامة تصوران لمفهوم الأمن: الأول تقليدي واقعي، يتخذ من الدولة المرجعية الأساسية للأمن، والثاني نقدي ذو نظرة موسعة للأمن، و يقول بوجود وحدات مرجعية للأمن من غير الدولة ⁵.

¹ - عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، الجزائر : المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005، ص14.

² - عادل زقاغ، إعادة صياغة مفهوم الأمن - برنامج البحث في الأمن المجتمعي، على الموقع: <http://www.geocities.com/adelzeggagh/recon1.html>، ص2.

³ - عادل زقاغ، المعضلة الأمنية المجتمعية : خطاب الأمانة وصناعة السياسة العامة، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 5: جوان 2011، ص7.

⁴ - عبد النور بن عنتر ، تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 160 ، أبريل 2005، ص : 56.

⁵ - جون بيليس وستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث. الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2004. ص: 414.

فالأمن الوطني إذا هو تأمين الدولة من داخلها وحمايتها من التهديد الخارجي بما يكفل لشعبها حياة مستقرة توفر له و لها - أي للدولة- أسباب النهوض والنمو والتعبير عن هويتها بين الأمم، وممارسة حريتها في استغلال طاقتها البشرية وثرواتها الطبيعية للوصول إلى تحقيق أهدافها في التقدم و الازدهار و السلام.

(ت)- الأمن الإقليمي:

إن مفهوم "مجموعة الأمن الإقليمي" طرحه لأول مرة "باري بوزان" Barry Buzan في كتابه "الشعب ، الحكومات والخوف People States and Fear",¹ ويرى "بوزان" أن المستويات التحليلية الوطنية والدولية غير ملائمة لتحليل القضايا المتعلقة بالمناطق، لذلك فإن وجود مستوى تحليلي وسطي ضروري لهذا الغرض. ويعتبر أن القصد من تقديم مستوى تحليلي وسطي هو محاولة لردم الهوة بين مستويي الحكومة و المنظومة (أي المنظومة الدولية). ويفصل "بوزان" في مسألة الأمن الإقليمي من أجل تعريفه و تحديده، إذ يقول في هذا الصدد أنه "من الناحية الأمنية تعني المنطقة شبه منظومة محددة ومعروفة من العلاقات الأمنية بين مجموعة من الدول القريبة إحداها من الأخرى جغرافياً"². وهناك نقطتان مهمتان في هذا التعريف: "الأولى وجود شبكة من العلاقات الأمنية بين الوحدات السياسية، والأخرى وجود القرب الجغرافي بين أعضاء المجموعة. والنقطة الأهم وجود أتموزج للعلاقات الأمنية بين الأعضاء، وهو ما يشكل الأساس الرئيس لتبلور مجموعة أمنية إقليمية. ومن جهة أخرى يؤدي ذلك إلى تمييز هذه المجموعة عن سائر أشكال المجموعات، ومن المرجح المجموعات الاقتصادية والثقافية و...".

وأما عامل الجيرة والقرب الجغرافي، وعلى الرغم من كونه ضروريا لتشكيل مجموعة أمنية إقليمية، إلا انه لا يمكن أن يؤخذ بعين الاعتبار كميزة أساسية و حاسمة للتعرف على المجموعات. ويستدل "مورغان" Morgan بأن اعتماد عامل الجيرة الجغرافية لتحديد مجموعة أمنية إقليمية لا يعطي تعريفا يتسم بالدقة. فهذا التعريف لا يمكن أن يبين حضور الدول من خارج المنطقة الجغرافية التي تضطلع بدور مصري في التعاملات الأمنية للمجموعة. وفي موضوعنا نجد بأن دولا من خارج القارة السمراء لها دورها الاستراتيجي ، فالدول الأوروبية خاصة فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية تدخلت في ليبيا رغم البعد الجغرافي، بل إن لها دورا نشطا في التعاملات الأمنية لأفريقيا في حين إنها ليست جزءا من هذه المنطقة من الناحية الجغرافية.

المحور الثاني

الوضع الأمني في ليبيا بين العوامل الداخليّة و صدام المصالح الخارجيّة

رغم تعدد اللاعبين في المشهد السياسي الليبي فإن المتتبع للشأن يدرك دون كبير عناء أن القوى المؤثرة في صناعة الأحداث هي: تكتل الشرق و حكومة الوفاق، في حين لا تعدو بقية التكتلات محاولة لإثبات الوجود لكي تفرض نفسها على مجريات الأحداث لبرهة من الزمن، لكنها لا تمتلك القدرة على خلط الأوراق و إعادة ترتيبها كما هو شأن التكتلين الرئيسيين. ومع ما باتت تشكّله ليبيا من خطورة على الأمن الإقليمي والدولي، نظراً لتدفق موجات الهجرة غير الشرعية عبرها نحو القارة العجوز، واقتتان هذه الهجرة أحيانا بالجرمة المنظمة والإرهاب العابر للقارات، فقد نشطت دبلوماسية دول الحوار و معها الاتحاد الأوروبي، وبالتأكيد الاتحاد الإفريقي، بغية إيجاد تسوية توافقية بين الفرقاء الليبيين تنهي حالة التشرذم والانسداد السياسي، وتضع حداً لتنازع الشرعية بين ثلاث حكومات وبرلمانين³.

¹ - سيد أحمد قوجيلي، الدراسات الأمنية النقدية-مقاربات جديدة لتعريف الأمن-، الأردن : المركز العلمي لدراسات السياسية، 2014. ص: 15.

² - Barry Buzan , People ,States and Fear , An Agenda for International Security Studies in the post –Cold War Era , London, Harvester Wheat sheaf , 1991, p: 33.

³ - الحسين الشيخ العلوي، لعبة التوازنات في ليبيا ومسارات التوافق السياسي، مقال مدون على مركز الجزيرة للدراسات على رابط الموقع : <http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2017/02/170216115587892244506.html>

إن هذا يبرز التداخل الكبير الموجود، و صراع المصالح المصلحي بين العديد من الدول خارجيا، و الانسداد مقابل ضرورة حل توافقي للأزمة الليبية داخليا ، و هذا بالتأكيد زاد من تأزيم الوضع الأمني في ليبيا، فضلا عن ارتباط هذه العوامل (الداخلية والخارجية) وتشابكها:

أ- على المستوى الداخلي:

إن ما يؤزم الوضع في ليبيا على المستوى الداخلي هو مرحلة التشرذم التي تعيشها ليبيا بين الرؤى و التكتلات السياسية، إذ إنه في الوقت الذي يواجه فيه الليبيون وضعاً أمنياً و سياسياً هشاً، تتجه أنظارهم إلى الصراع الدائر على مستوى الداخل و بين الأحزاب السياسية و انعكاسه على الواقع الأمني الذي يعزوه متخصصون إلى توظيف الأطراف السياسية لسلاح الميليشيات بغرض الضغط و تمرير قرارات معينة لصالح كل طرف، مثال ذلك ما شهدته البيئة الليبية من حالة صراع بين معسكري خليفة حفتر و فايز السراج*. ومنذ الإطاحة بنظام "معمر القذافي" فإن ليبيا تواجه أزمة سياسية و أمنية حادة جدا بين التيارات الرئيسية التي يطالب بعضها بتبني نظام فدرالي في البلاد، في وقت لا تضيع فيه هذه التيارات أي فرصة لآتهام منافسيها بالتعاون مع النظام السابق، فضلا عن تغليب الأجنحة الحزبية الضيقة على المصالح الوطنية.

وقد عبر عضو "التجمع الفيدرالي" وأحد القادة العسكريين في الثورة الليبية "عبد الجواد الديني" بالقول: إن "الأحزاب التي لا يوجد قانون ينظمها خلال المرحلة الحالية تتعدد كثيرا عن المطالب الأساسية للشعب الليبي و تفتقر إلى القاعدة الشعبية، و هو ما عزز حالة الانفلات الأمني"¹، متهما الأحزاب بتغليب أجندات سياسية على حساب المصالح الوطنية. و ليست الأحزاب السياسية هي الوحيدة التي تؤزم الوضع و تخلق نوعا من الانسداد، بل إن مراكز العقلية السائدة ذات الخلفية القبلية لمعظم مناطق ليبيا -التي تحدد سلوك و ردة فعل السياسيين و الفاعلين الاجتماعيين حيال الأحداث الجارية- وما تتسم به هذه العقلية من يقينية الطرح و النظرة الأحادية، هذه العقلية التي اعتادت على أخذ حقها بيدها والتي لا تعي متطلبات العيش المشترك، و لم تعود على التداول السلمي للسلطة، وإضافة إلى غياب التدرج الطبيعي في الممارسة السياسية العامة، و انعدام شبه تام للثقة بين الفرقاء الليبيين، كل هذا أدى إلى تأجيج الوضع الأمني في ليبيا و انتقال مخرجاته إلى دول الجوار بما فيها الجزائر.

ب- على المستوى الخارجي:

منذ أن أصدر مجلس الأمن الدولي في يوم الخميس 17 مارس 2011 -بأغلبية 10 أصوات دون اعتراض أي من الأعضاء الدائمين وامتناع خمس دول عن التصويت- القرار الأممي رقم "1973" الذي يقضي بفرض منطقة حظر جوي فوق الأراضي الليبية، و اتخاذ كافة الإجراءات الضرورية لحماية المدنيين، تم تدويل القضية الليبية و باتت خيوط اللعبة السياسية تخرج تدريجياً من أيدي الفرقاء الليبيين، حتى تركزت سطوة و حضور العامل الخارجي بصورة جلية بُعيد سقوط نظام الراحل معمر القذافي، أواخر العام 2011². و أدى الحضور الكثيف للتدخلات الخارجية إلى تأزيم الوضع الليبي و تشرذمه نظراً لتعارض مصالح الدول المتدخلة و تضارب سُلّم أولوياتها؛ مما حال دون إجماع حقيقي حول قضايا وطنية كبرى ملحة، و أفقد النخبة السياسية الوليدة النجاح والفعالية في مواجهة الاستحقاقات الشديدة التعقيد لدولة عاشت لعقود أربعة في وضع هلامي يفتقر لمؤسسات حقيقة كالمتعارَف عليها علمياً. و مما لا شك فيه أن حضور العامل الأجنبي في

*- نذكر هنا وساطة الرئيس الفرنسي "فرانسوا هولاند" لتبديد الصراع بين الطرفين، لكن الملاحظ أن فترة الهدنة و وقف إطلاق النار لا تكفي لأن نجزم بعودة نوع من الأمن و الاستقرار في ليبيا، لأن الصراع القبلي لا يزال، و مخلفات الحكم الدكتاتوري ثم الحراك الليبي لا تزال منتشرة على نطاق واسع، بالإضافة إلى مستوى التنمية الهش و تأخر المسعى الديمقراطي بالبلاد..

¹ - محمد زيد مستو، جدل الأحزاب السياسية الليبية يفاقم الوضع الأمني في ليبيا ، مقال مدون على موقع الحرة من الرابط التالي :

<https://www.alhurra.com/a/libya-controversial-between-political-parties-aggravate-security-situation/22888904506.hhhmltml>

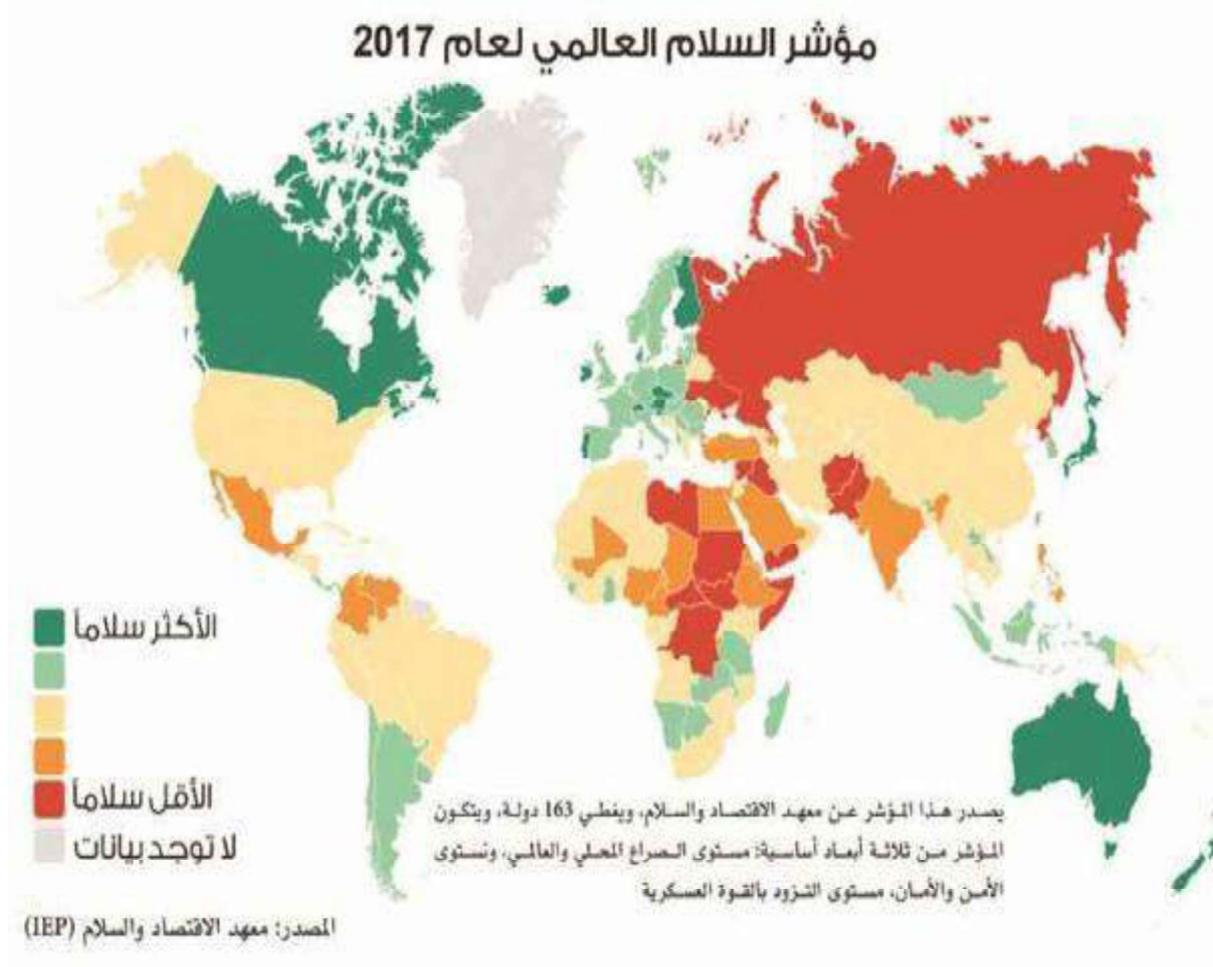
² - الحسين الشيخ العلوي، لعبة التوازنات في ليبيا ومسارات التوافق السياسي مرجع سبق ذكره.

المشهد السياسي و الأمني الليبي يقف وراء الإخفاق الذريع لجل التسويات السياسية التي رعاها المجتمع الدولي ممثلًا في بعثة الأمم المتحدة لدعم ليبيا، نظرًا لتعارض مصالح الدول المتدخلة.

المحور الثالث

خارطة التّهديدات الأمنية في منطقة شمال إفريقيا على إثر التّدخل الأجنبي في ليبيا

— للإشارة حتى نعلم قدر التهديد الذي يحيط بالحدود الجزائرية اخترنا خارطة مؤشر السلام العالمي لسنة 2017*، إذ توضح الخريطة أن ليبيا ودول الجوار على العموم من البلدان الأقل سلاما و أمنا، و هو ما يشكل تهديدا للأمن الجزائري و الإقليمي بصورة عامة كما توضحه الصورة :



المصدر: <https://pbs.twimg.com/media/Cno9TPaXYAA9We4.jpg>

إن التداعيات التي خلفتها الأزمة الليبية في تصادمها مع التدخل الأجنبي بها على مستوى الأمن الإقليمي جد حساسة، كون الأزمة الليبية أفرزت تهديدات جديدة أو ما يعرف أكاديميا بتسمية "التهديدات اللاتماثلية" * التي تخرج عن إطار الدولة، ومن أبرز هذه التهديدات نذكر:

* - مؤشر السلام العالمي أو (بروتوكول جنيف) هو محاولة لقياس وضع المسألة النسبي للدول والمناطق. وهو من إنتاج معهد الاقتصاد والسلام، ووضع بالتشاور مع فريق دولي من الخبراء والمعاهد ومراكز البحوث، بالتعاون مع مركز دراسات السلام والتزاعات في جامعة سيدني، أستراليا مع تحليل البيانات من قبل الاستخبارات الاقتصادية. القائمة الأولى بدأت في مايو 2007.

✓ تهريب الأسلحة والتجارة بها:

لا شك أن تهريب الأسلحة الذي بات تجارة رائجة في ليبيا قد طال دول الحوار العربي و الإفريقي، و بدأ يشكل شوكة في ظهر الأنظمة الحاكمة. إذ إن بعض التقديرات تشير إلى تهريب ما يقرب من 10 آلاف قطعة سلاح وقذائف "آربي جي" في مرحلة ما بعد الثورة. فالسلطات المصرية ألقَت القبض أكثر من مرة على أسلحة خفيفة ومتوسطة تم تهريبها عبر الحدود مع ليبيا، و هو ما يغذي ظاهرة الانفلات الأمني في مصر. الأمر ذاته لا يختلف مع الجزائر التي تملك حدودا مع ليبيا تقارب الألف كلم¹، ولا تستطيع السلطة القائمة في ليبيا مراقبتها أمنيا. كما أن تجارة السلاح امتدت إلى منطقة الساحل والصحراء، خاصة مالي، حيث الصراع بين الحكومة و الطوارق، وكذلك تنظيم القاعدة الذي يسيطر على مناطق صحراوية بين مالي والنيجر، وموريتانيا و الجزائر.

✓ عالمية الإرهاب الدولي ("داعش" يهدد أوروبا من بوابة ليبيا):

أبرزت الأزمة الليبية ضعفا للدولة وهشاشتها أمنيا، نتيجة لغياب المؤسسات الأمنية، وتوافر تجارة السلاح، و التدخلات الدولية في الشأن الليبي، مما يشكل عوامل خصبة لتنامي قوة التنظيمات الإرهابية الذي تتواجد حينما تصبح الدولة "فاشلة"²، كما حدث في العراق و اليمن. كما تسعى التنظيمات الإرهابية حاليا إلى إيجاد بيئة تكفل لها "هدف البقاء". ولعل الخارطة التالية توضح الانتشار الفعلي ل "تنظيم الدولة" الذي يسيطر على جل سواحل ليبيا المطللة على البحر الأبيض المتوسط، مما جعله لا يهدد الأمن الإقليمي لدول الحوار فقط بل أصبح تهديدا عالميا يمتد إلى الدول المجاورة للمتوسط الغربي، ونقصد بذلك الدول الأوروبية التي تعرضت للعديد من الهجمات الأمنية التي تبناها تنظيم "داعش"، نذكر منها هجمات باريس، بروكسل، حادثة نيس وهذا ما توضحه الصورة المأخوذة من دراسة حول تواجد واتساع تنظيم الدولة على الساحل الليبي.

*- يقول كورمو وريبنكار، في كتابهما عن الحروب غير المتوازنة، (صدر في باريس سنة 2002)، إن التماثل، من منظور استراتيجي، هو القتال بأسلحة متساوية، أما اللاتوازني، أو اللاتماثل، فهو سعي طرف إلى استغلال كل نقاط ضعف الخصم، لرفع حجم الإضرار به. وتلجأ المجموعات المسلحة إلى وسائل غير متوازنة، متفادية نقاط قوة الخصم ومحاوله مواجهته، في ميدان أقل ملاءمة له. ويضيفان إن "اللاتوازني يعني رفض قواعد القتال المفروضة من الخصم، جاعلاً بذلك كل العمليات غير متوقعة تماماً".

¹- عمراني كربوسة وزروال سهام، الجزائر بين تداعيات سقوط نظام القذافي وتهديدات القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في منطقة الساحل الإفريقي ، من أعمال الملتقى الدولي الأول حول المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي ، قالمة الجزائر ، ص : 5.

²- منصور لخضاري، الأزمة الليبية وانعكاساتها على منطقة الساحل الإفريقي، مجلة البحوث والدراسات العلمية العدد 06 الجزء الثاني جوان 2012 ، ص

لتفجر علاقة صراعية مع الطوارق. ويمكن القول إن مقتل "القذافي" الذي كان يمدد مساعده على الطوارق و يتوسط لحل مشكلاتهم مع الحكومات قد لعب دورا أساسيا في إعادة صراعتهم مع الحكومات إلى الواجهة، مستغلين حالة ضعف السلطة، والعجز الأمني في منطقة الساحل والصحراء.

✓ الهجرة غير الشرعية:

يُعد الوضع الأمني المتأزم في ليبيا تهديد جوازي للحدود الجزائرية فانتقال وعبور أعداد هائلة من المهاجرين غير الشرعيين الأفارقة نحو الجزائر شكل نوع من التهديد الهوياتي وحتى انتقال الأمراض معهم والآفات الأخرى ، وقد استغلوا هؤلاء الوافدين الجدد حالة الانفلات و غياب السلطة لجعل ليبيا "دولة معبر" نحو دول الجوار ومن تما نحوى الدول الأوروبية. و لا يخفى على المتخصص في هذا الشأن أن الهجرة غير الشرعية تتزايد بشكل كبير في الفضاء المغاربي و المتوسطي نتيجة عدم مسؤولية المجتمع الدولي وأوروبا خاصة لعدم مساعدتها لدول جنوب المتوسط في وضع حل للأوضاع الأمنية المضطربة التي زادت من حدتها التدخلات العسكرية في مالي وليبيا وغيرها في البلدان الإفريقية التي تعاني بدورها من أزمات تنموية و سياسية، كما أن بعضها مصنف كدول فاشلة مما يحتم على الدول الأوروبية أن تسعى لوضع إستراتيجية مع دول جنوب المتوسط والدول المغاربية لوضع حل والمساهمة المالية والتقنية الأمنية لمساعدة هاته الفئة قبل أن تتحول إلى تهديد حقيقي وقبل أن تطالب الدول الأوروبية بأمننة قضية الهجرة الغير شرعية كان من الأجدر أن تكون فاعل أساسي في مساعدة دول جنوب المتوسط في مشاكلها لا أن تفرض عليها قوانين حائرة اتجه المهاجرين الأفارقة.

المحور الرابع

واقع الأمن الوطني الجزائري بعد التدخل الأجنبي في ليبيا (الانكشاف الحدودي و هاجس تصدير الأزمة)

سنحاول التركيز في هذا المحور على تداعيات تدخل "حلف الشمال الأطلسي" Nato في ليبيا على الأمن الجزائري: تشارك الجزائر مع ليبيا شريطا حدوديا يناهز 982 كلم، لذلك فإن بحث مسألة الأمن الوطني في الجزائر لا يخرج عن إطار تطور وتعدد أبعاد الأمن، باعتبار الجزائر دولة مجاورة لليبيا وتقاسمها حدودا جغرافية مكشوفة، إضافة إلى أهمية الأمن الجزائري باعتبارها دولة محورية في شمال إفريقيا، كما تسعى لأن تكون قطبا إفريقيا متوازنا، خاصة و أن الملف الليبي فرض نفسه لثقله و لخطورة تبعاته الأمنية على أجندة صانع القرار السياسي الجزائري، لذلك تبنت الجزائر آليات للتعامل مع خطر هذه الأزمة المتصاعدة. وقد تشكل ليبيا تهديدا أمنيا للجزائر بسبب الانفلات الأمني وغياب السلطة المركزية وانهايار منظومة الأمن و الدفاع وانعكاسه على الأمن الإقليمي الجزائري بفعل التقارب الجيوبوليتيكي والجيرة الجغرافية، كذلك دخول العديد من الدول على خط التنافس والتأثير في مسار إدارة الملف الليبي، كل وفق مصلحته الإستراتيجية.

وتعتبر مسألة الحدود الجزائرية مؤخرا معضلة أمنية، فرضتها الاضطرابات المتنامية في الجوار الجغرافي المغاربي- الساحلي، وهي ذات مسارات غامضة. و بسبب غياب الطرف الآخر في المعادلة الأمنية الجزائرية- الليبية ، وتوسع الرقعة على سبيل تبيان حجم التحديات الأمنية التي تواجه الجزائر في ظل استمرار تصاعد الأزمة الليبية، فإن الرؤية الإستراتيجية الجزائرية تعتبر معالجة الاختلالات الوظيفية الأمنية في الدول المجاورة أولوية قصوى، هذا ما يررر الانتشار الواسع لعناصر الجيش الجزائري على طول الحدود المتاخمة لليبيا، بحيث نشر الجيش حوالي 20 ألف جندي على طول الحدود الشرقية مع ليبيا، كما تذكر دراسة ل"بيار رازوكس" بعنوان "تأملات في الأزمة الليبية" الصادرة عن معهد البحوث الإستراتيجية للمدرسة العسكرية، أن أكثر من 5000 فرد من حماة الحدود التابعين للدرك الوطني الجزائري متواجدون على الحدود الجزائرية- الليبية، و يقومون ليل نهار بالتمشيط مدعومين بالقوات الجوية¹. وبعد الهجوم الإرهابي على الجمع الغازي في

¹ - عمر فرحاتي ويسرى اوشريف، تداعيات الأزمة الليبية على الأمن الجزائري، الجزائر: الدار الجزائرية، 2016، ص 209_210.

"نيقتورين" في جانفي 2013، تم الإعلان على أن منفذي الهجوم الإرهابي تسللوا من ليبيا، و عليه قررت الحكومة الجزائرية في مايو 2013 غلق الحدود البرية مع ليبيا بشكل كامل.

و تواصلت التهديدات الأمنية العسكرية اللاتمائية الواردة نحو الجزائر عبر ليبيا التي غذى التدخل الأجنبي بها بؤر التهريب بالأسلحة، وهو ما يفسر الإحصائيات الواردة عن مفرزات الجيش الوطني الشعبي، في مناطق معينة من البلاد، فقد اكتشفت في منطقة "كوبنين" في الوادي (06) منظومات صواريخ "ستينغر" مضادة للطيران، و قاذفات صواريخ، رشاشات... الخ، وقد تم جلب هذه الأسلحة من ليبيا لاستهداف المنشآت الحيوية للجزائر، وقد شكل ذلك تطورا نوعيا وخطيرا في النشاط الإرهابي بالجزائر. كذلك فإن تصاعد المد الإرهابي وخطر تمدد "تنظيم الدولة" في ليبيا إلى الجزائر، يضع الجيش الوطني الشعبي و القيادة السياسية للجزائر أمام مسؤولية تاريخية مع تزايد نفوذ "الجماعات الجهادية" في ليبيا، و ضمن هذا السياق وضع خبراء عسكريون جزائريون في قسم التخطيط الاستراتيجي خططا للتدخل في ليبيا:

1) تنفيذ سلسلة من الغارات الجوية بطائرات "سوخوي 30" الروسية ضد أهداف تابعة للجماعات الإرهابية، و تنفيذ هذه

الغارات على مراحل لتدمير الخطوط الخلفية و قاعدة التدريب والإسناد للجماعات الإرهابية في ليبيا.

2) تنفيذ عمليات بقوات خاصة محمولة جوا ضد مواقع هذه الجماعات، و يصل تعداد هذه القوات الجاهزة 3 إلى آلاف

عسكري منهم قوات "نخبة اللواء 104" للمناورات العملياتية، وقد كان من المقرر أن تنفذ هذه العملية في حال توفر معلومة على قدر كبير من الأهمية حول تهديد جدي للامن الوطني.

وبالرغم من قيام مسؤولين ليبيين في جوان 2014 بطلب تدخل عسكري جزائري، إلا أن وزير الخارجية "رمضان العمامرة" نفى

أن يكون هناك نية للتدخل، وأن الجزائر تدعم الحوار الوطني الشامل في ليبيا وليس الحل العسكري.

مما سبق نلخص أن الأزمة الليبية ألقت بظلالها على الوضع الاقتصادي للجزائر بسبب ارتفاع الميزانية العسكرية، حيث تم رفع

ميزانية وزارة الدفاع و أجهزة الأمن إلى 15 مليار دولار في قانون المالية التكميلي، أي بزيادة 6 مليار دولار، لترتفع في سنة 2015 بما

يعادل 11.6 % ، و هذا يفسر أن استمرار تصاعد الأزمة الليبية و عدم احتوائها سيقى يستنزف أكثر الميزانية المخصصة للدفاع مما يؤثر

على القطاعات الأخرى، خاصة أمام تراجع أسعار النفط. و من ناحية أخرى تأتي مسألة اللاجئين الليبيين في الجزائر الذين يقدر عددهم

ب 50 ألف لاجئ، بحيث تم إنشاء 3 مراكز إيواء للعائلات الليبية في "إليزي" و "واد سوف" ، يتكفل بها الهلال الأحمر الجزائري¹.

وحسب تقرير للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة فإن الجزائر مرشحة لأن تتحول إلى الوجهة الأولى للنازحين و

الفارين، مع احتمالات تنامي هذا التدفق إلى 3.5 مليون، ناهيك عن المهاجرين غير الشرعيين، و لا يخفى أثر ذلك على الجانب

الاقتصادي و الاستقرار الاجتماعي، خاصة و أن الجزائر لا تستقبل فقط لاجئين من ليبيا، بل كل الفارين من النزاعات في منطقة

الساحل.

وبالتالي فإن الجزائر تعيش بحق مأزقا أمنيا يتراوح بين أمنها الوطني والأمن الإقليمي، وهي علاقة شرطية في جميع الأحوال، لأن الجزائر من

جهة مهددة بشدة بمخلفات الوضع الأمني الكارثي في ليبيا وتداعيات تدخلات حلف الناتو بعد 2011، كما أنها من ناحية أخرى -

كما يصفها البروفيسور المتخصص في الشؤون الأمنية والإستراتيجية "امحمد برفوق" - "الدولة المفتاح في المجال الأمني" ونضيف إلى هذا

القول أنها الدولة المفتاح أيضا في المجال "الدبلوماسي" لذلك فإن المهارة الدبلوماسية للجزائر كفييلة بالإسهام في تسوية الوضع في ليبيا.

خاتمة:

¹ - عمر فرحاتي ويسرى اوشريف، تداعيات الأزمة الليبية على الأمن الجزائري، مرجع سبق ذكره، ص : 215.

ما يمكن أن نختتم به دراستنا؛ هو أن البيئة الأمنية الليبية منذ 2011 قد تأزمت بشكل حاد نتيجة تداخل وتشابك عدد من العوامل الداخلية والخارجية، فالداخلية أهمها الصراع القبلي وتضارب وجهات النظر السياسية وانتشار الميليشيات المسلحة على نطاق واسع، والخارجية أهمها التدخل الأجنبي بدافع المصالح كما حدث مع تدخل الحلف الأطلسي في مارس 2011. ونؤكد هنا على أن هذا التدخل لم يكن خادما للشأن الليبي والاستقرار الإقليمي، بل إنه شكل مرحلة هامة في تأزم الوضع داخل ليبيا وتحولها إلى مجال خصب لكافة أنواع التهديدات الأمنية التي لم تجد أمامها سوى الحوار الجزائري للانتقال إليه بحكم الانكشاف الحدودي، من خلال تمدد ظاهرة الإرهاب والجريمة المنظمة وغيرهما.

بالإضافة إلى هاجس تصدير الأزمة الليبية منذ بداية الحراك، وتعمل الجزائر جاهدة لحفظ أمنها الوطني، وهو حقها المشروع، لأن الأمن حياة وغيابه يعني غياب الدولة وشلل مؤسساتها، لكنها تواجه مأزقا حقيقيا متمثلا في العلاقة الوثيقة اليوم بين الأمن الوطني والأمن الإقليمي، وهو ما تحاول الجزائر تجاوزه من خلال سعيها إلى لعب أدوار جادة عربيا و إفريقيا، وأيضا من خلال زيادة قوة جيشها كما ونوعا.